الأمم المتحدة

A/HRC/S-13/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
27 January 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة

جنيف، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

الاتحاد الروسي*، الأرجنتين، أرمينيا*، إسبانيا*، إستونيا*، إكوادور*، ألمانيا*، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، آيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا، باراغواي*، البحرين، البرازيل، البرتغال*، بلجيكا، بلغاريا*، بنغلاديش، بنما*، بوتسوانا*، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا*، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو*، بيلاروس*، تركيا*، ترينيداد وتوباغو*، تونس*، الجزائر*، الجمهورية الدومينيكية*، الجمهورية العربية السورية*، جمهورية كوريا، جيبوتي، الدانمرك*، رومانيا*، زامبيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، شيلي، الصومال*، الصين، غابون، غانا، غواتيمالا*، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)*، فنلندا*، فييت نام*، قبرص*، قطر، كرواتيا*، كوبا، كوستاريكا*، كولومبيا*، الكويت*، كينيا*، لاتفيا*، لبنان*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، مالطة*، المغرب*، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا*، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي*، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان*: مشروع قرار

دإ–١٣/...

الدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان إلى عملية التعافي في هايتي بعد زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠: نهج قائم على حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يُعرب عن خالص تعازيه وعميق تعاطفه وتضامنه مع جميع الضحايا وأفراد أسرهم، بمن في ذلك جميع موظفي الأمم المتحدة، وكذلك حكومة وشعب هايتي التي ضربها زلزال مُدمِّر في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يُعيد تأكيد ما سبق أن خلص إليه من نتائج بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي، ولا سيما بياني الرئيس PRST/9/1 وPRST/6/1،

وإذ يساوره القلق إزاء الخسائر البشرية والمادية الجسيمة والمعاناة الشديدة التي أحدثها الزلزال وإزاء تأثيره في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في البلد المتضرر،

وإذ يساوره القلق أيضاً لأن آثار الزلزال تزيد من شدة التحديات القائمة أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان في هايتي، وإذ يُعرب عن قلقه إزاء نتائج الكارثة في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية،

وإذ يؤكد من جديد أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان – الاقتصادية والمدنية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية – أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق السلم والاستقرار والتنمية،

وإذ يعترف بالوضع الاستثنائي في هايتي، وبخاصة في بور أو برانس وليوغان وجاكميل، الذي يقتضي استجابة استثنائية أيضاً تقودها حكومة هايتي بالتعاون مع المجتمع الدولي،

وإذ يُعرب عن تقديره للاستجابة السريعة والتضامن والمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وبرامجها وصناديقها، ومن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة استجابة منظومة الأمم المتحدة على جناح السرعة لطلبات المساعدة المقدمة من البلد المتضرر وضمان أن تكون المساعدة المقدمة مناسبة التوقيت وكافية وفعالة ومتماسكة ومنسقة بين جميع الجهات الإنمائية، ولا سيما حكومة هايتي،

وإذ يؤكد الحاجة إلى تقديم المجتمع الدولي دعماً طويل الأجل ومستداماً إلى حكومة هايتي لتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد،

وإذ يذكّر بمسؤولية حكومة هايتي واختصاصها في المقام الأول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد،

وإذ يضع في اعتباره أن هذه المأساة ألغت ما كانت حكومة هايتي تبذله من جهود في إعداد التقرير الوطني الذي كان مقرراً تقديمه في أيار/مايو ٢٠١٠ في الدورة الثامنة للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل،

وإذ يأخذ في حسبانه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/64/250،

١- *يطلب* إلى المجتمع الدولي أن يكفل مواصلة تقديم الدعم الكافي والمنسَّق إلى حكومة وشعب هايتي في الجهود المبذولة للتغلب على التحديات الناشئة عن الزلزال، واضعاً نُصب عينيه أهمية إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان؛

٢- *يُعيد تأكيد* سيادة هايتي وسلامتها الإقليمية ويشدد على الدور المركزي لحكومة هايتي في تحديد الأولويات الوطنية لعملية التعافي؛

٣- *يؤكد* أهمية الالتزام المتجدد والمستدام للتصدي للتحديات القائمة والإضافية التي تعترض تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في هايتي، ويشجع كذلك حكومة هايتي على مواصلة ما تبذله من جهود في سبيل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد؛

٤- *يُعرب* عن قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان الراهنة في هايتي، ولا سيما حالة الفئات الضعيفة من أطفال ونساء ومشردين داخلياً ومسنين ومعوقين وجرحى؛

٥- *يؤكد* ضرورة التصدي للعقبات الإضافية الناشئة عن الدمار في مجالات مثل الحصول على الغذاء والسكن اللائق والرعاية الصحية والمياه والمرافق الصحية والتعليم والعمل وخدمات السجل المدني؛

٦- *يشدد* في هذا السياق على أهمية إعادة بناء المؤسسات الوطنية ومدّ يد التعاون وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لحكومة وشعب هايتي، وفقاً لما يبديه البلد المعني من احتياجات وطلبات؛

٧- *يرحب* بما قدمته منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة من استجابة ويشجع على مواصلة تقديمها لمساعدة حكومة هايتي على تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في هايتي في أعقاب الزلزال، بأشكال تشمل مثلاً الموارد الرامية إلى تقديم النقد والغذاء من أجل العمل، والموارد الرامية إلى ضمان الحماية الكاملة لحقوق جميع الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء؛

٨- *يشدد* على أهمية حماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف أو الأذى أو الاعتداء أو سوء المعاملة أو الاستغلال، وضمان لَمْ شمل الأطفال المفصولين أو غير المصحوبين مع أسرهم وضمان حصول اليتامى على العناية الفورية والحماية اللازمة، ويؤكد في هذا السياق الحاجة إلى مد يد التعاون وتقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من جميع أعضاء الأمم المتحدة والأجهزة والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

٩- *يؤكد* ضرورة اتباع نهجٍ يراعي الفوارق بين الجنسين في عملية التعافي؛

١٠- *يُقرر*، نظراً للظروف الاستثنائية التي يواجهها البلد، أن يستجيب لطلب هايتي إرجاء المواعيد النهائية المتعلقة باستعراضها الدوري الشامل في إطار مجلس حقوق الإنسان إلى تاريخ لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

١١- *يرحب* بالمبادرة الرامية إلى إنشاء فريق حماية مشترك بمشاركة المفوضة السامية لحقوق الإنسان؛

١٢- *يدعو* مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التعاون مع حكومة هايتي في تحديد مجالات التعاون والمساعدة التقنية، بالاستناد إلى الخبرات التي توفرها منظومة الأمم المتحدة ووجودها الميداني، ولا سيما المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المكلفين بالإجراءات الخاصة، بهدف تقديم مقترحات في هذا الصدد إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته العادية الرابعة عشرة.